وزارة الصناعة والتجارة والتموين
مديرية المنافسة

اجتماع فريق خبراء حول
"المنافسة
كوسيلة لتنمية
القطاع الخاص"

القاهرة
22 و23 نوفمبر 2017

# التجربة الأردنية في مجال المنافسة

جميل زايـــــد
مدير المنافسة

# الجانب التشريعي

مع بداية التسعينيات وفي إطار تحديث القوانين الاقتصادية لمواكبة سياسة الإصلاح الاقتصادي وتحرير الأسواق بهدف رفع مستوى المعيشة للمواطن الأردني وتحسين مستوى الاقتصاد الأردني، انتهج الأردن سياسات تسعى إلى تحسين مستوى الاستثمار وترسيخ الحريات الاقتصادية وآليات السوق.

- مشروع قانون منع الاحتكار لسنة 1995.
- مشروع قانون منع الاحتكار لسنة 1998.
- قانون المنافسة المؤقت رقم 49 لسنة 2002.
- قانون المنافسة رقم 33 لسنة 2004.
- قانون معدل لقانون المنافسة رقم 18 لسنة 2011

- ❑ تعليمات تحديد سقف حصة السوق لغايات تعريف الاتفاقيات ضعيفة الأثر رقم (1) لسنة 2004.
- ❑ تعليمات تحديد مدد وإجراءات إصدار إشعار باكتمال المعلومات والمستندات الخاصة بطلب الموافقة على عملية التركز الاقتصادي رقم (2) لسنة 2006.
- ❑ تعليمات المغالاة في الأسعار لسنة 2012.

# قانون المنافسة رقم 33 لسنة2004 وتعديلاته

تسري أحكام هذا القانون على:

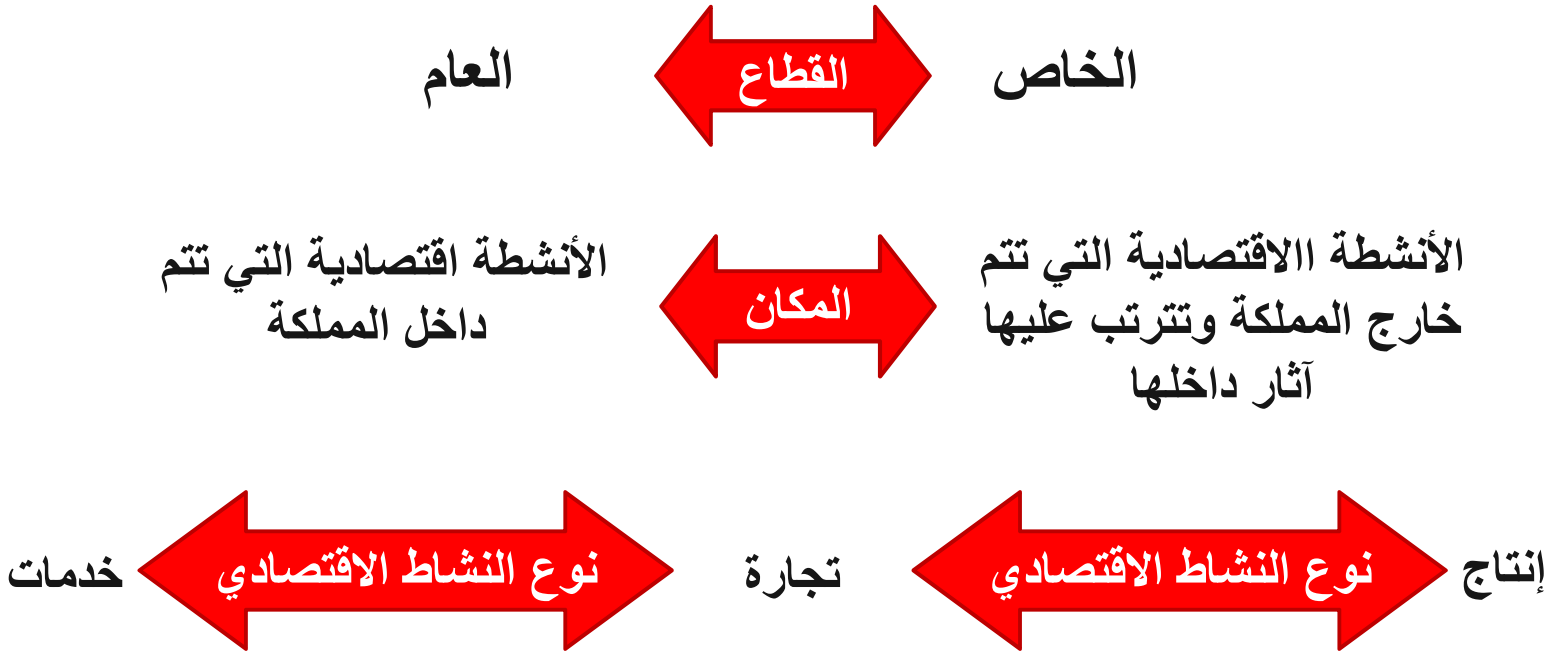

# قانون المنافسة رقم 33 لسنة2004 وتعديلاته

جاء قانون المنافسة الأردني من حيث المضمون متماشيا وقوانين المنافسة الدولية

**يتضمن القانون المحاور التالية:**

- التعاريف ونطاق التطبيق
- حظر الاتفاقيات والتحالفات
- حظر إساءة استغلال الوضع المهيمن
- حظر الإخلال بنزاهة المعاملات التجارية
- الاستثناءات
- الرقابة على عمليات التركز الاقتصادي
- الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون
- العقوبات

# المحاور الرئيسية لتطبيق سياسة المنافسة

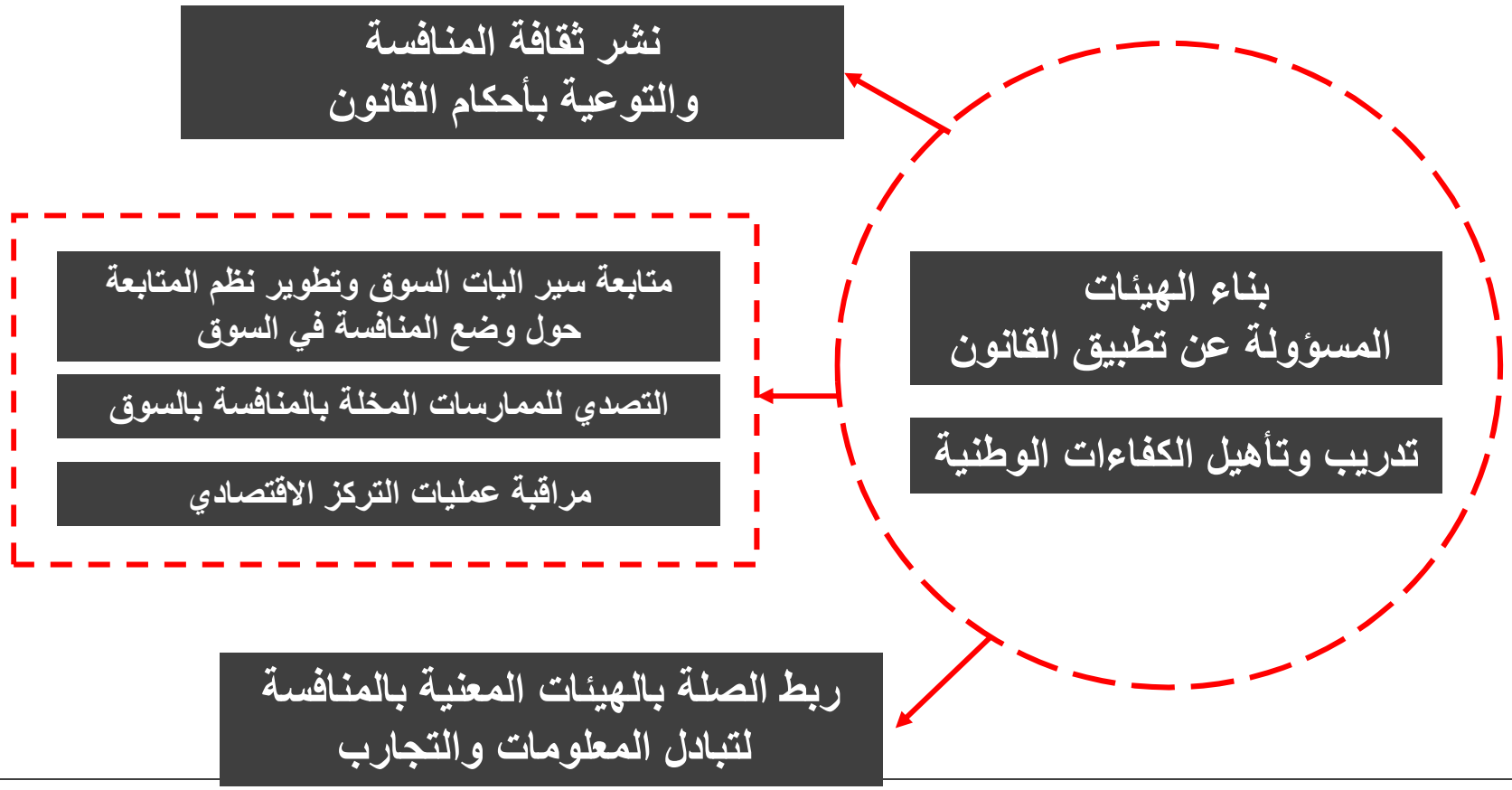

# المحاور الرئيسية لتطبيق سياسة المنافسة

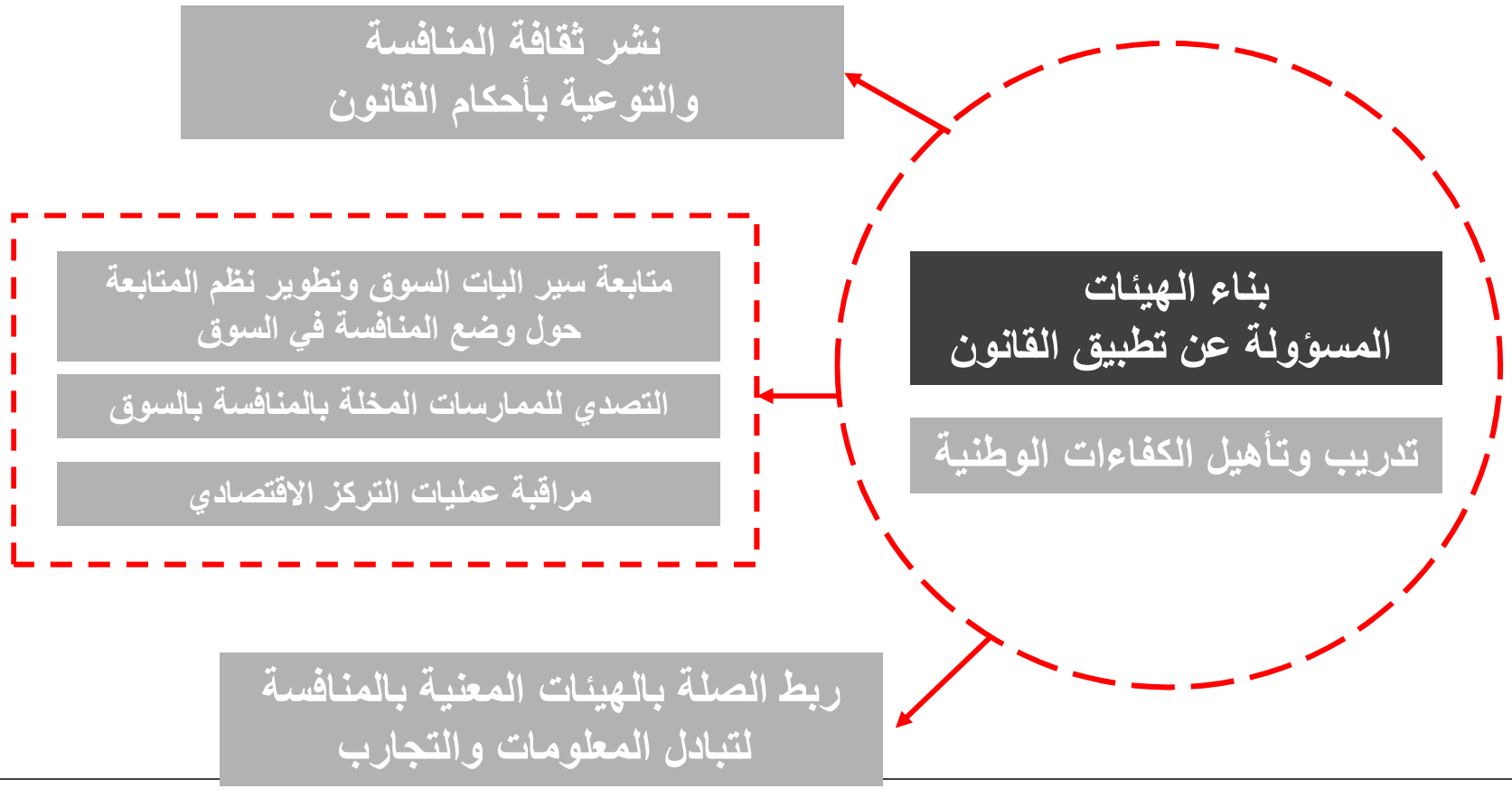

# بناء الهيئات المسؤولة عن تطبيق القانون

مديرية المنافسة

# مديرية المنافسة

- أنشئت مديرية المنافسة بوزارة الصناعة والتجارة في 2002/12/18 لتكون الجهة الإدارية المخولة بتطبيق قانون المنافسة.
- تضم المديرية أربعة أقسام تتوزع مهام المديرية عليها، وهي:

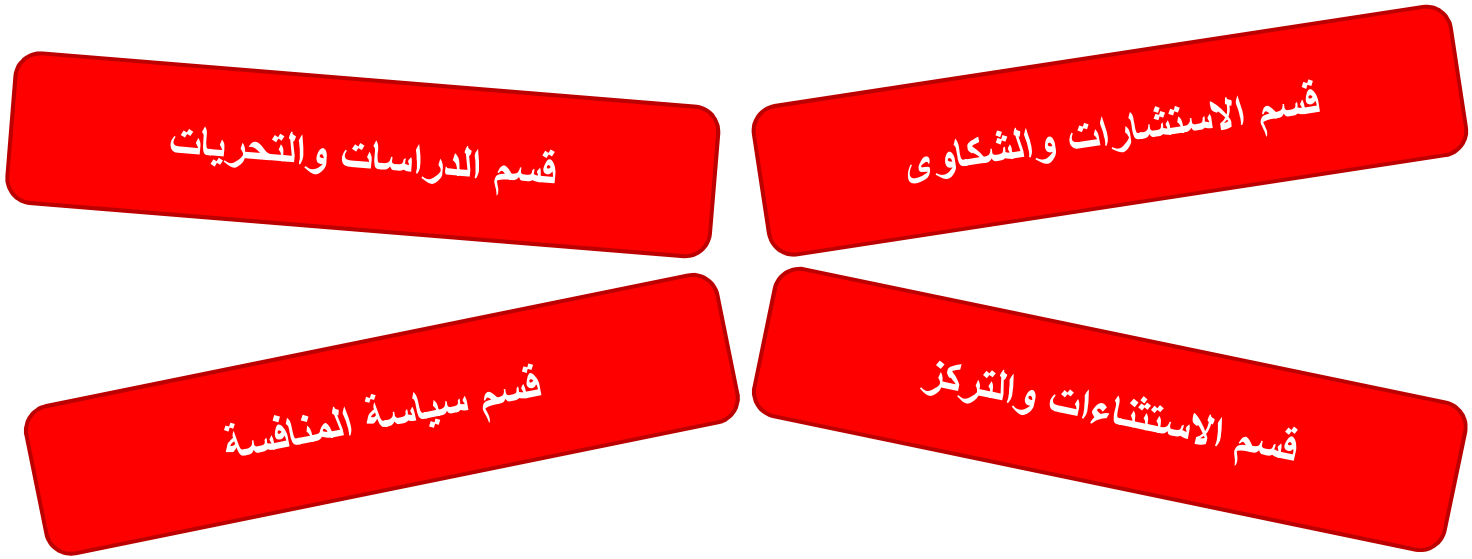

مديرية
المنافسة

# مهام المديرية

- تقصي المعلومات للكشف عن الممارسات المخلة بقواعد المنافسة و إجراء التحقيقات في هذه الممارسات التي تكتشفها أو بناء على ما تتلقاه من شكاوى
- تلقي ومتابعة الطلبات المتعلقة بعمليات التركز الاقتصادي (الاندماج والاستحواذ).
- تلقي ومتابعة طلبات الاستثناءات لغايات تحقيق نفع عام.
- إصدار آراء توضيحية بالمسائل المتعلقة بعملها وذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الجهات الأخرى من القطاعين العام والخاص.
- العمل على نشر ثقافة المنافسة وعلى حمايتها وتشجيعها بين كافة أطراف العملية الاقتصادية.
- التعاون مع الجهات المماثلة خارج المملكة لغايات تبادل المعلومات والبيانات وما يتعلق بتنفيذ قواعد المنافسة،

# لجنة شؤون المنافسة

لجنة شؤون المنافسة هي لجنة استشارية برئاسة معالي الوزير لتقديم الرأي والمشورة بما يتعلق بالخطة العامة للمنافسة ووضعها في مختلف القطاعات، كما تقوم اللجنة بدراسة المسائل المتعلقة بأحكام قانون المنافسة بما في ذلك مشروعات القوانين والأنظمة المتعلقة بالمنافسة أو تلك التي تمنح امتيازات جديدة أو حقوقا استثنائية.

وتضم اللجنة في عضويتها استنادا لنص المادة (14) من قانون المنافسة:

- عطوفة أمين عام الوزارة نائبا للرئيس .
- مدير عام هيئة التأمين .
- الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات.
- مدير عام هيئة تنظيم النقل البري.
- رئيس غرفة تجارة الأردن.
- رئيس غرفة صناعة الأردن.
- رئيس أي من الجمعيات التي تعنى بحماية المستهلك يسميها معالي الوزير .
- ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يسميهم معالي الوزير .

القضاء

# الجهات القضائية المختصة

- تتولى أي محكمة بداية مختصة النظر في القضايا المتعلقة بمخالفات أحكام قانون المنافسة ويشمل اختصاص المحكمة قضايا التعويض المترتبة على تلك المخالفات.
- يخصص للنظر في قضايا المنافسة قاض أو أكثر من ذوي الاختصاص ممن تلقوا تدريبا، كما يمثل النيابة العامة مدع عام متخصص.
- في جميع الأحوال تكون الوزارة طرفا في كل قضايا المنافسة ولها أن تقدم أي دراسات او ملاحظات للمحكمة وان تطلب الاستمرار في نظر هذه القضايا حتى في الأحوال التي يسقط فيها أي من الجهات أعلاه الدعوى ولها أيضا الطعن بالقرارات الصادرة في هذه القضايا،
- للمحكمة أن تكلف مديرية المنافسة بإجراء التحقيقات اللازمة بخصوص الشكاوى الواردة إليها.
- تعطى قضايا المنافسة صفة الاستعجال، وللمحكمة أن تصدر القرارات لوقف أي تصرف أو منعه لحين إصدار القرار النهائي، و تكون القرارات الصادرة عن المحكمة في القضايا المتعلقة بالمنافسة خاضعة للطعن لدى محكمة الاستئناف والتمييز.

# المحاور الرئيسية لتطبيق سياسة المنافسة

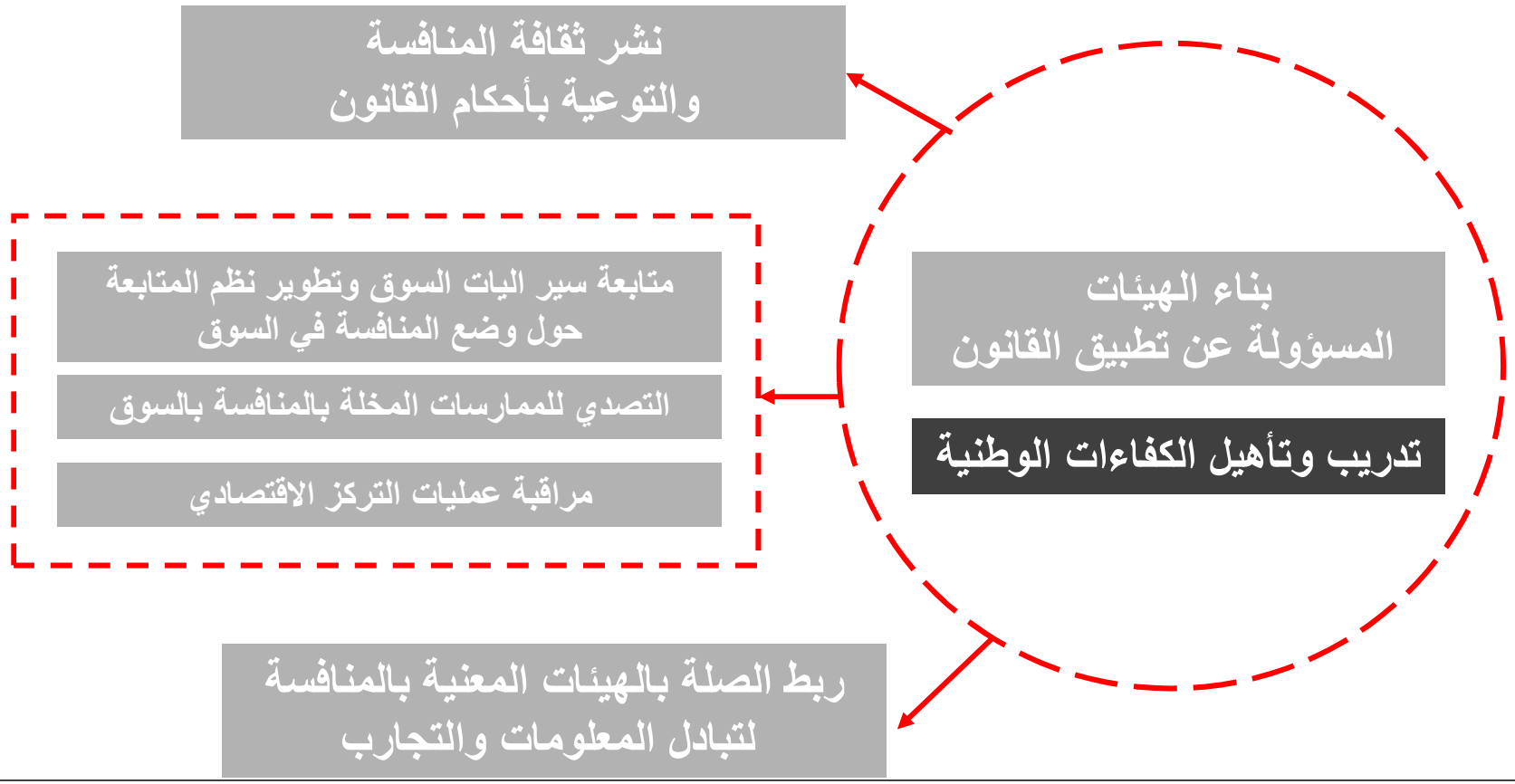

# تدريب وتأهيل الكوادر المسؤولة عن تطبيق قانون المنافسة

- عملت المديرية على تدريب وتأهيل كوادر المنافسة لتنمية مهارات التعامل مع قضايا وتطبيقات قانون المنافسة وذلك من خلال الدورات التدريبية على أيدي خبراء متخصصين، والزيارات العلمية لعدد من هيئات المنافسة للإطلاع على تجاربها في مجال قانون وسياسة المنافسة، والمشاركة في المؤتمرات وورش العمل التي تعقدها الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالمنافسة.

استفادت المديرية من برامج الدعم المقدمة من عدة جهات منها:
الاتحاد الأوروبي .
الولايات المتحدة الأمريكية.
كوريا الجنوبية.
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).
منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) .
الشبكة الدولية للمنافسة (ICN)

# المحاور الرئيسية لتطبيق سياسة المنافسة

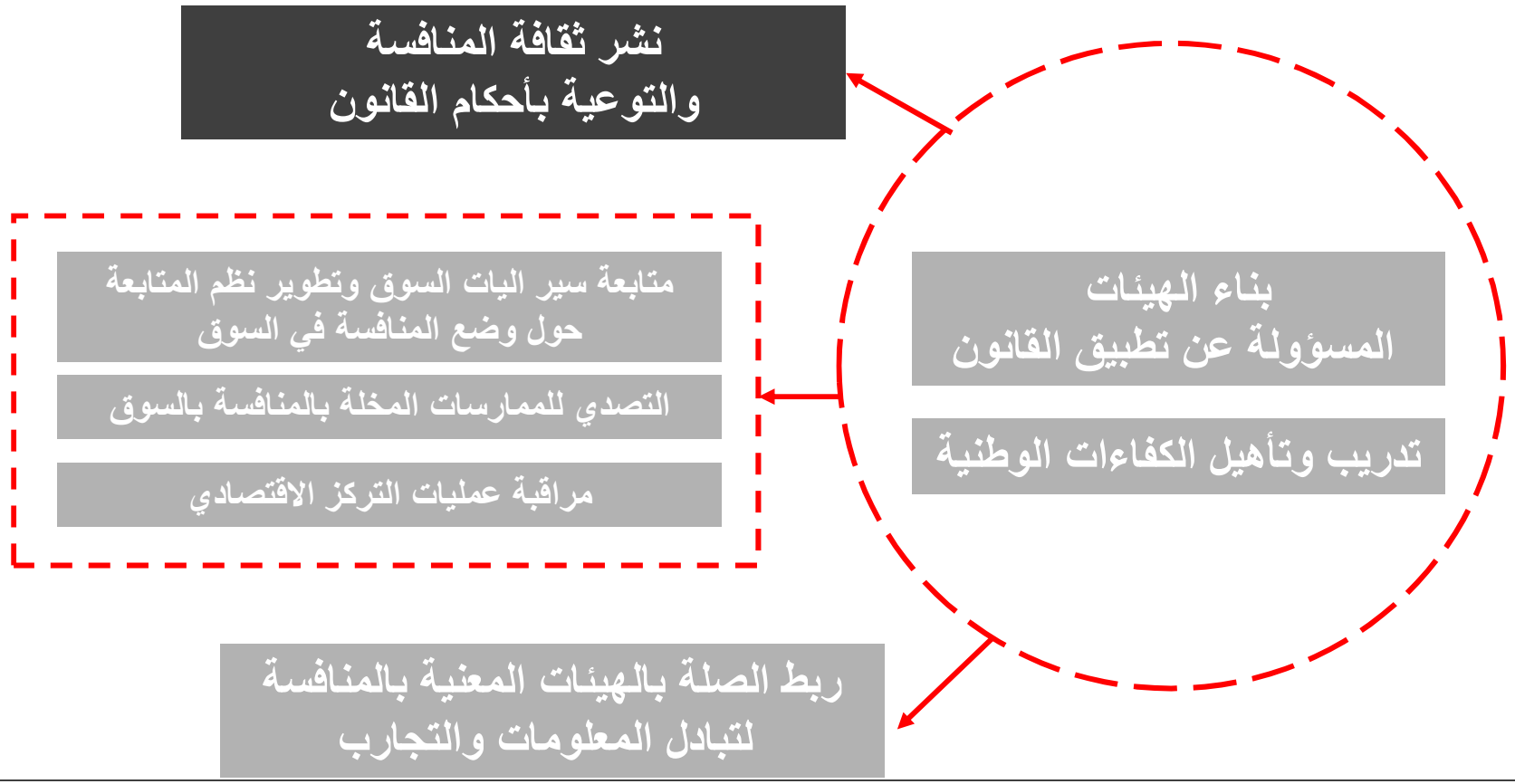

# نشر ثقافة المنافسة والتوعية بأحكام القانون

- تنظيم ندوات توعية شملت معظم محافظات المملكة استهدفت شريحة واسعة من الفعاليات الاقتصادية في المحافظات.
- تنظيم ورش عمل شارك بها العديد من ممثلي المؤسسات الحكومية والهيئات التنظيمية القطاعية.
- عقد ثلاث مؤتمرات وطنية بمشاركة خبراء دوليين وعرب وبحضور واسع من ممثلي الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات التنظيمية القطاعية وغرف الصناعة والتجارة و القضاة والمحاميين والأكاديميين و الجمعيات والنقابات.
- تنفيذ حملات إعلانية شاملة بوسائل الإعلام المختلفة شملت التلفزيون والإذاعات المحلية والصحف و المجلات واللوحات الإعلانية الخارجية، و الرسائل النصية القصيرة عبر الهواتف الخلوية ومواقع التوصل الاجتماعي.
- إعداد وتوزيع مطبوعات شملت التقارير السنوية و كتيبات ومطويات للتعريف بقانون المنافسة ومديرية المنافسة.
- المشاركة ببرامج تلفزيونية وإذاعية للحديث عن قانون وسياسة المنافسة.
- نشر أخبار صحفية عن نشاطات المديرية وأهم القضايا المنظورة.

# المحاور الرئيسية لتطبيق سياسة المنافسة

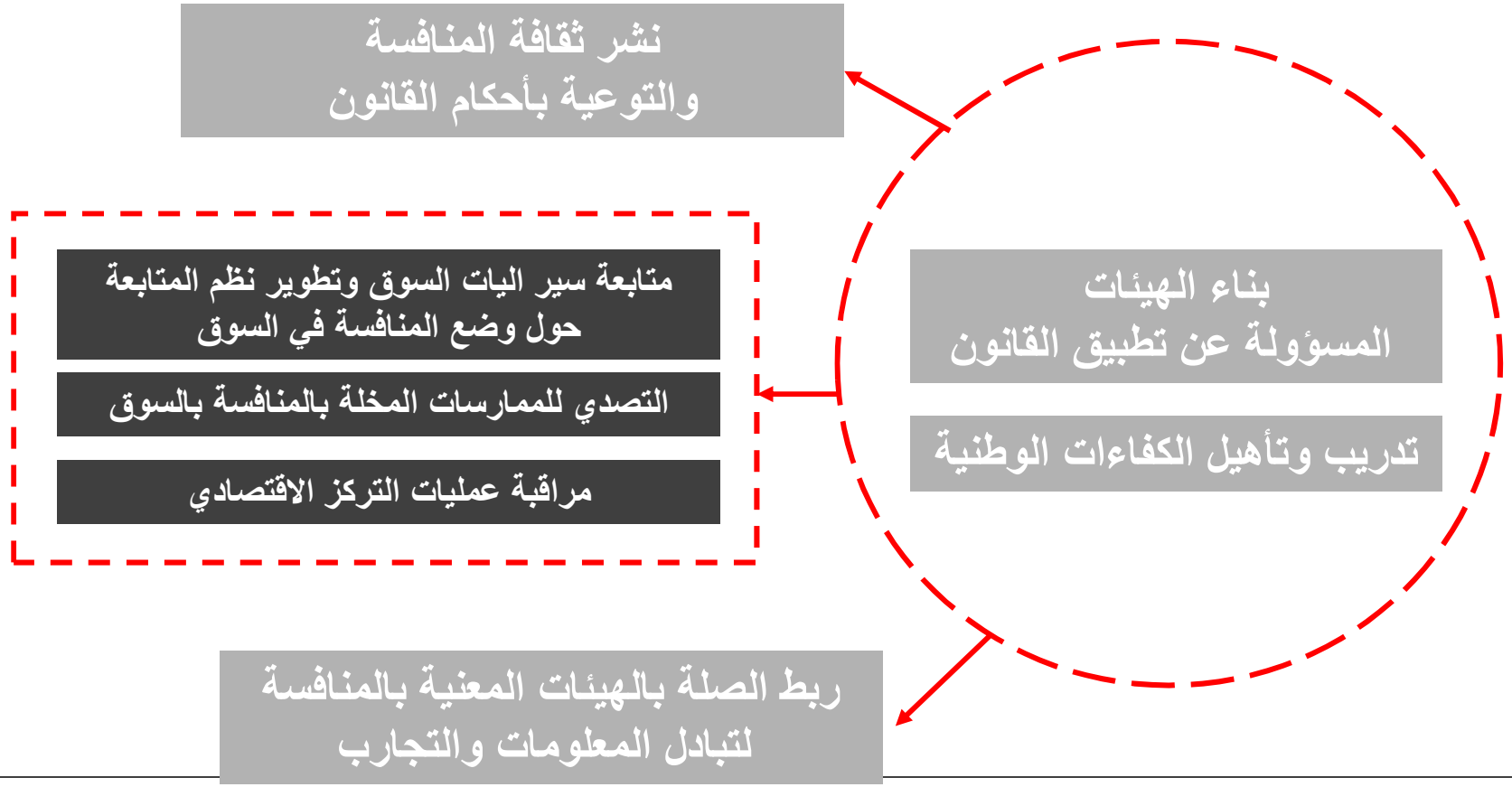

# سياسة التدرج في تطبيق احكام القانون

- اتبعت مديرية المنافسة في تطبيقها لأحكام القانون سياسة معظم الدول المتقدمة في مجال المنافسة وخصوصاً في السنوات الأولى لتطبيق القانون .
- تقضي هذه السياسة بمنح المخالفين فرصة للرجوع عن المخالفة و تصويب أوضاعهم وفقاً لأحكام القانون مما كان لهذه السياسة الأثر الايجابي في الحفاظ على توازن السوق والمساهمة في نشر ثقافة المنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- شهد العام 2007 تحويل أولى الشكاوى إلى المدعي العام المختص.

# اثر تطبيق قانون المنافسة على السوق الاردني

- كان لتطبيق أحكام القانون الأثر الإيجابي على سير الأسواق تمثلت في وقف العديد من الممارسات لمؤسسات مهيمنة في أسواق سلع وخدمات كان من المحتمل في حال استمرارها إلى إلحاق خسائر فادحة بمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وخروجها من السوق في بعض الحالات.
- كما كان لوقف الاتفاقيات المخلة بالمنافسة كاتفاقيات تحديد الأسعار في أسواق العديد من السلع والخدمات الاثر المباشر في الحفاظ على مستوى الأسعار ومنع ارتفاعها.

# اثر تطبيق قانون المنافسة على السوق الاردني

وكان للدور الاستشاري لمديرية المنافسة الأثر المباشر في ضمان ما يلي:

- عدم تعارض التشريعات المستحدثة مع قانون وسياسة المنافسة.
- مراعاة الآثار المترتبة على المنافسة في السوق عند اتخاذ القرارات والإجراءات الحكومية.
- كما ساهم توضيح أحكام القانون لمؤسسات القطاع الخاص بشكل فاعل في تجنب القيام بممارسات مخلة بالمنافسة .

# اثر تطبيق قانون المنافسة على السوق الاردني

- ادت دراسات المديرية حول وضع المنافسة في أهم قطاعات الاقتصاد الأردني للخروج بمجموعة مقترحات وتوصيات لتفعيل المنافسة خصوصاً في ما يتعلق بالشروط والإجراءات الحكومية التي شكلت في بعض الأسواق أهم عائق أمام دخول مؤسسات جديدة إلى السوق، حيث تم الاخذ بمقترحات و توصيات المديرية في العديد من الحالات من قبل الجهات المعنية وأصحاب القرار.

# اثر تطبيق قانون المنافسة على السوق الاردني

- تنظيم هيكلية السوق، عبر تنظيم ومراقبة عمليات الاندماج والاستحواذ وغيرها من أشكال التركز الاقتصادي ، وتعد رقابة عمليات التركز الاقتصادي من قبيل الرقابة الاحتياطية المسبقة الهادفة إلى التأكد من عدم بلوغ بعض المؤسسات مستوى من القوة الاقتصادية يجعلها في وضع مهيمن ويفترض أن ينتج عنه إضعاف للمنافسة بالسوق يصعب تلافيه فيما بعد.
- وتعتبر الموافقة المشروطة التي تم منحها في عدد من الحالات التي تعاملت معها المديرية اداة للتخفيف من الاثار السلبية المحتملة لهذه العمليات.

# مجموع الملفات التي تعاملت معها مديرية المنافسة(2003-2016)

| طبيعة الملف | عدد الملفات |
|---|---|
| شكاوى | 190 |
| استشارات | 139 |
| دراسات وتحريات | 156 |
| عمليات تركز اقتصادي | 77 |
| استثناءات | 26 |
| المجموع | 588 |

# المحاور الرئيسية لتطبيق سياسة المنافسة

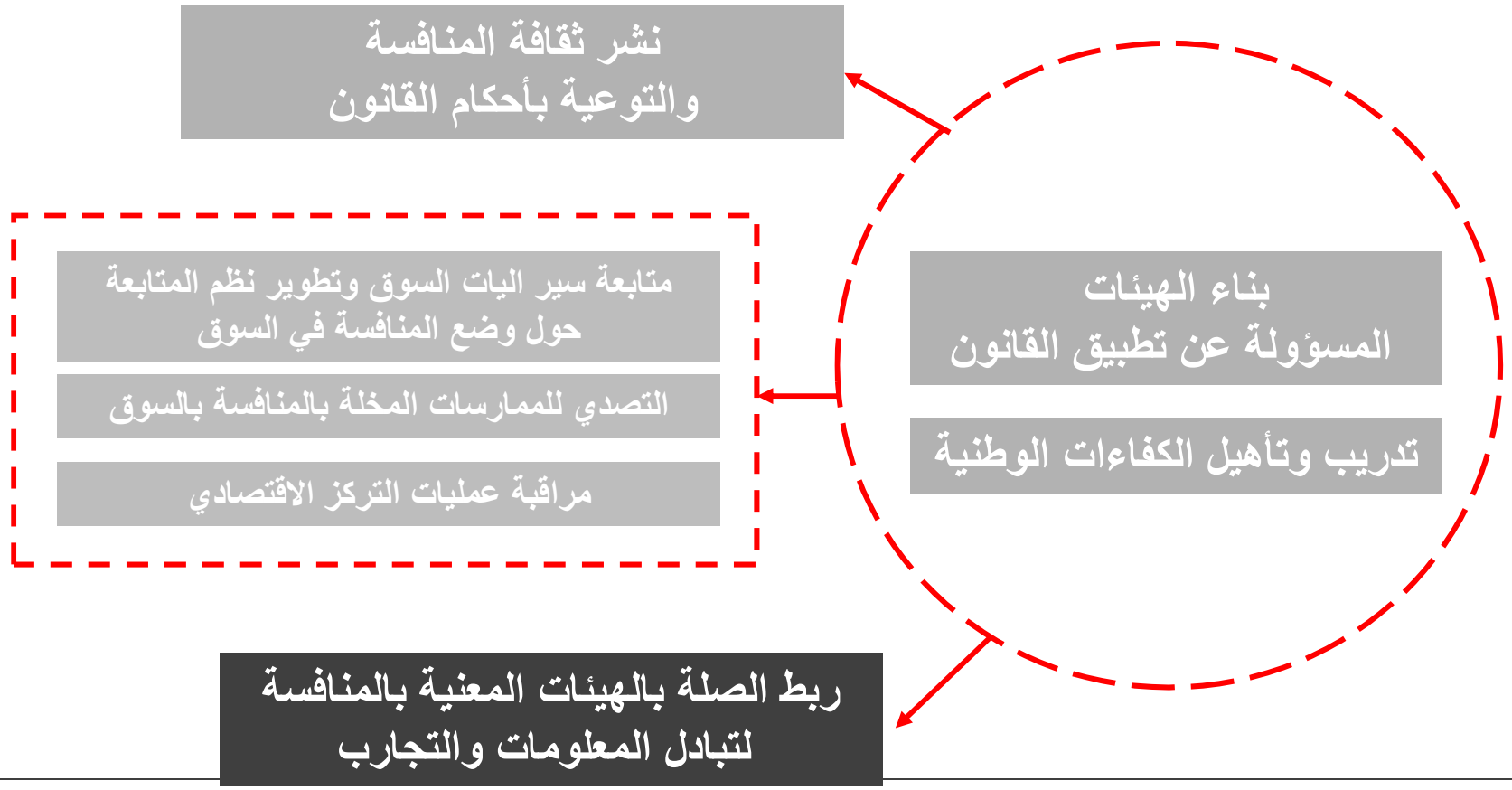

عملت المديرية على ربط علاقات تعاون وثيقة مع العديد من الجهات الدولية المعنية بسياسة المنافسة

- الاتحاد الأوروبي
- الشبكة الدولية للمنافسة (ICN)
- مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية( OECD )
- برنامج الشراكة الأورو متوسطية
- مشروع التوأمة المؤسسية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

## التعاون العربي في مجال المنافسة

# اهم ملامح التجربة الاردنية

- الايمان باهمية سياسة المنافسة كمتطلب وطني.
- التدرج في تطبيق القانون.
- اهمية نشر ثقافة المنافسة.
- التدريب المتواصل لكوادر المنافسة.
- الاستفادة من التجارب الدولية.
- تخطي التحديات والعوائق.

وزارة الصناعة والتجارة والتموين
مديرية المنافسة

شكراً لحسن استماعكم

jamil.z@mit.gov.jo